



## ملاحم مشاركة القطاع الخاص في خطة التنمية

- مشاركة القطاع الخاص لا بد أن تدخل منافسة أكبر للسوق وتجذب الاستثمارات الأجنبية وتطور أسواق رأس المال وتساهم بنقل التكنولوجيا والمعرفة.
- الخصخصة ليست هدفا في حد ذاته والحكومة تسعى لمشاركة حقيقية مع القطاع الخاص في تحمل الموجودات والمطلوبات.
- المشاركة مع القطاع الخاص ليست فقط لخفض نفقات الحكومة ولكن لزيادة الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

رئيس الوزراء في مقابلة مع مجموعة أكسفورد بيزنس جروب

## المبارك: الحكومة ملتزمة بتمويل المشروعات الرأسمالية ضمن خطة التنمية

محمد عيسى

وأوضح أنه سيتم البدء أيضا في إعداد مبادرات لمدة ثلاث سنوات بدلا من مبادرات مدتها سنة واحدة من أجل زيادة القدرة على التنبؤ بالميزانية العامة وتعزيز إدارة مواردنا المالية. ما يتيح تحقيق وفورات يمكن متابعتها. وبالإضافة إلى هذه الجهود، قال الشيخ جابر الحمد الصباح: إن علينا مطالبة المواطنين الكويتيين بالمشاركة في هذه المسيرة، حيث نقوم حاليا بإعادة هيكلة الدعم الحكومية، التي تصرف على الوقود والمياه والكهرباء. ونحن آخر دولة في مجلس التعاون الخليجي من حيث تنفيذ هذه الخطوة التي تعتبر الحاجة ماسة إليها. ومن المهم ملاحظة أن الدعم لم ترفع بالكامل. والوقود والمياه والكهرباء لا تزال مدعومة بشكل كبير وتعتبر من أدنى المستويات على الصعيدين الإقليمي والدولي، وفيما يلي مقتطفات من اللقاء:

على التزامها بتمويل المشاريع الرأسمالية في إطار خطة التنمية الوطنية ومشاريع البنية التحتية الضخمة بالتساوي، ما يساهم في زيادة النمو والقدرة التنافسية ورأس المال الاستيعابي للاقتصاد الوطني. وذكر أن برنامج إعادة هيكلة المالية العامة يهدف إلى تخفيض المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية. وفي السنة المالية الحالية، نهدف إلى تحقيق إنفاق أقل من التقديرات المبينة في ميزانية السنة المالية 2016/2017. وسيعزى هذا التأثير أساسا إلى المبادرات التالية: - تحسين مراقبة الإنفاق من جانب الكيانات التي يدعمها نظام محاسبي حديث. - تحديد سقف لتعويض أعضاء مجالس الإدارات. - ترشيد عقد المناسبات والمؤتمرات والبعثات الخارجية.

قال سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك إن برنامج الإصلاح المالي والاقتصادي ساهم جزئيا في تحسين الحسابات الختامية للسنة المالية 2015/2016، حيث بلغ العجز الفعلي 4.6 مليارات دينار مقابل عجز الموازنة التقديرية البالغ نحو 6.6 مليارات دينار. وكان رئيس مجلس الوزراء يتحدث في مقابلة مع مجموعة أكسفورد بيزنس جروب في سياق تقريرها السنوي - الكويت 2017 الذي صدر مؤخرا. حيث استعرض المبادرات التي يتم تنفيذها في إطار برنامج إعادة هيكلة المالية العامة للحكومة، ومدى نجاحها حتى الآن. وأضاف أن العامل الرئيسي الآخر يتمثل في زيادة إنتاج النفط الخام مقارنة بما كان مدرجا في الميزانية، وذلك بفضل الاستثمارات التي تمت في قطاع النفط. وإلى جانب الإصلاحات، تحافظ الحكومة بشكل قاطع



نختار بعناية وسائل متوازنة وأمنة لتمويل العجز دون الاعتماد فقط على الاحتياطي العام

سرعة الانتهاء من الإطار التشريعي للخطة الاقتصادية ممثلا بقوانين الخصخصة والإعسار وغيرها

هيكلية المالية العامة لخفض المصروفات وزيادة الإيرادات غير النفطية

مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد هدف رئيسي لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي

الشراكة بين القطاعين ذات فوائد اقتصادية منها خفض النفقات الحكومية وزيادة الاستثمارات

نسعى لأن يكون نظام التعويضات بالقطاع العام عادلا وموحدا وتشجيع التوظيف بالقطاع الخاص

المتوقع أن تستمر في السنوات القادمة. وعلى الرغم من مركزنا المالي الحالي القوي، فإننا نواجه تحديات معروفة تقوض استدامة مواردنا المالية العامة. وهذا يفرض الحاجة إلى ترشيد الإنفاق العام وتنويع الإيرادات العامة من النفط وإعادة هيكلة اقتصادنا الوطني بما يهيئ بيئة عمل تتسم بالكفاءة والقدرة على جذب المزيد من الاستثمارات الخاصة مع توفير فرص عمل للكويتيين الذين يدخلون سوق العمل. ومن هنا، قامت الحكومة خلال السنة المالية 2016/2015 بتصميم وإطلاق برنامج متوسط الأجل للإصلاحات المالية والاقتصادية يهدف إلى التصدي لهذه التحديات.

كيف تجري إعادة برنامج هيكلية الخدمة المدنية وسوق العمل؟

- تضمن هذا البرنامج ثلاثة أهداف رئيسية هي: - إنشاء نظام تعويض بسيط على نمو النفقات إلى مستوى معقول مع ضمان أن يكون التعويض في القطاع العام عادلا وموحدا.
- موازنة التوظيف في القطاع العام من خلال مطابقة متطلبات العمل في المستقبل واحتياجات الصناعة لمؤهلات الخريجين.
- تشجيع توظيف الكويتيين في القطاع الخاص.

وهذه عملية إصلاح ستتستغرق عدة سنوات، ومع ذلك، فإننا نتوقع البدء في تنفيذ بعض الإجراءات وأعني تحديدا إدخال نظام تعويضات حديث للموظفين الجدد في الوزارات والهيئات المستقلة الأخرى. كما نخطط لمواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل، وتحفيز توظيف المواطنين من خلال سياسات التوظيف التفضيلية وعمليات مطابقة أفضل بين أصحاب العمل والباحثين عن الفرص الوظيفية.

ما هي عوامل التمكين الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي التي تتم متابعتها بسرعة في عام 2017؟

- تتضمن هذه العوامل وضع استراتيجية تمويل طويلة الأجل، حيث تشير معظم السيناريوهات المتاحة إلى أن أسعار النفط ستبقى في المستقبل المنظر أقل من المستويات التي نحتاجها لتحقيق ميزانية متوازنة.
- وقد يؤدي ذلك إلى تراكم العجز المالي، مما يوجب علينا أن نختار بعناية وسائل متوازنة وأمنة لتمويل العجز، إذ ينبغي ألا نعتمد فقط على استخدام احتياطياتنا العامة. وبناء على ذلك، تعمل وزارة المالية على وضع استراتيجية تمويل عام للسنوات الخمس المقبلة لتغطية احتياجاتنا المالية المتوقعة.

وينفس الدرجة من الأهمية، تعمل وحدة خاصة لإدارة الدين العام ضمن وزارة المالية من أجل وضع استراتيجيات الاقتراض المناسبة وتقييم المخاطر المرتبطة بمختلف خيارات الاقتراض وتلك الوحدة مسؤولة أيضا عن الإشراف على عمليات الاقتراض بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي. أما عامل التمكين الرئيسي الآخر فهو الضرورة التشريعية لتنفيذ الإصلاحات. وقد حددنا خلال الأسابيع الماضية بالقوانين ذات الأولوية التي ستصدر خلال عام 2017 لدعم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، ومن بينها قوانين الخصخصة، وضريبة أرباح الشركات، والسجل التجاري، وقانون البديل الاستراتيجي، وقانون الإعسار.

كيف تعمل الحكومة على زيادة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي؟

● إن هذا الأمر يمثل هدفا رئيسيا لبرنامج الإصلاح المالي والاقتصادي الذي يطمح إلى تهيئة بيئة أعمال توفر فرصا واسعة النطاق للقطاع الخاص وتجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الوقت ذاته، على أن الخصخصة ليست هدفا في حد ذاتها، ولن نخصص الكيانات المستهدفة إلا بعد التأكد من أن هذه العملية ستعود على الاقتصاد بالفائدة من خلال تعزيز جودة المنتجات والخدمات المقدمة، وخلق فرص عمل للكويتيين في القطاع الخاص وتخفيض النفقات التشغيلية للحكومة. وبناء على ذلك، سنصدر خلال الأشهر القادمة استراتيجية خصخصة على الصعيد الوطني تشمل تحديد جميع الأصول والخدمات الحكومية التي يمكن خصصتها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

وبإمكاننا أيضا أن نؤكد على مجموعة من المشاريع الجديدة، التي تتمحور في الغالب حول تجديد البنية التحتية للدولة، الأمر الذي يستدعي استثمارات كبيرة، وتتعزز الحاجة لمرشحين للشركات بين القطاعين العام والخاص. والمشاريع في المرحلة الأكثر تقدما تشمل المرحلة الثانية من مشروع شمال الزور المستقل لتوليد الطاقة وتحلية المياه، ومشروع محطة العبدلية المتكاملة للطاقة الشمسية التي ستعمل بنظام الدورة المشتركة.

وسنواصل العمل في السنوات القادمة على مشاريع مثل مترو الكويت ومحطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي. وخلال السنة المالية 2017/18، سنبدأ أيضا بمقترحات التقييم وترشيح أفضل مقدمي العطاءات وتشكيل شركات مساهمة ووضع اللامسات الأخيرة لاستكمال إبرام العقود لبعض مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ما مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع المستقبلية، وما الفوائد التي يمكن أن يحققها؟

● يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تحقق العديد من الفوائد للاقتصاد الكويتي، ليس فقط من خلال خفض النفقات الحكومية، ولكن أيضا في زيادة الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي وخلق الفرص الوظيفية. وعلى وجه التحديد، نرى أن تقاسم الحكومة الموجودات والمطلوبات مع القطاع الخاص من شأنه تقليص التكاليف على الدولة عن طريق الحد من مساهمة الحكومة في المشاريع الوطنية المقررة.

وفي حين نجد أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ينظر إليها البعض من المنظور المالي البحت، فإنها تحمل جدوى اقتصادية واجتماعية مهمة أخرى. ويمكن أن تشمل الفوائد الاقتصادية للشراكات بين القطاعين العام والخاص إدخال المنافسة في السوق، وجذب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية، وتطوير أسواق رأس المال، والتخطيط لنقل لتكنولوجيا والمعرفة.

ويمكن أن تشمل المنافع الاجتماعية تعزيز توفير السلع أو الخدمات للمواطن أو حتى رفع نسبة مساهمة المواطنين في اقتصادهم من خلال توزيع اسهم في الشركات الحكومية عليهم. وقد واجهت الكويت ظروفا اقتصادية ومالية استثنائية خلال عام 2016، والتي من

الدعم لم ترفع بالكامل.. وأسعار الوقود والكهرباء من أدنى المستويات إقليمياً ودولياً

تحديد جميع الأصول والخدمات الحكومية المدرجة ضمن خطة الخصخصة.. قريبا



سنوات العمل لتنفيذ مشروع مترو الكويت ومحطة أم الهيمان

